الأنظمة السياسية الهجينة -مفارقة التحول و التكيف
- قراءة في الحالة الجزائرية-

د . خالد توازي(*)

ملخص

من مفارقات الانظمة السياسية اليوم أنها تدعي بأنها ديمقراطية أكثر من غيرها ، و تتجلى هذه الاطروحة أكثر عند الانتقال إلى العالم المسمى اعتباطيا بالعالم الثالث ذلك لحداثة عهده مع الديمقراطية ؛ فالديمقراطية في هذا العالم جاءت تحت دفع الموجة الثالثة من الديمقراطية ، وعليه فالعمر الزمني لهذه الديمقراطيات لا يتجاوز النصف قرن في أقصى الحدود ، وهذا أمر في حد ذاته يخلق إشكالية الترسيخ الديمقراطي ، و يطرح إشكالية الديمقراطيات الغير مكتملة أو الانظمة السياسية الهجينة التي تعيش على المزج بين القيم الديمقراطية والممارسات التسلطية ،هذا الوضع في الحقيقة يعبر عن مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي في انتظار عملية الترسيخ الديمقراطي ، لكن أحيانا أخرى يعبر ذلك عن إرادة لتمديد الوضع الهجين و التحجج به أمام المنظمات الحقوقية والدول الكبرى ، واعطاء صورة بأنّ الديمقراطية لا تزال في مرحلته المخاضية ، و أنّ الزمن لم يحن بعد لإكتمال الديمقراطية ؛ تعالج هذه الورقة طبيعة ، الانظمة السياسية الهجينة مع التركيز على النظم العربية وبشكل خاص الحالة الجزائرية .

---

*) محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد بوضياف ، **المسيلة** – الجزائر .

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، التحول الديمقراطي، الأنظمة السياسية الهجينة، التغيير الاجتماعي، طبيعة الانظمة العربية، النظام السياسي الجزائري، الانتقال الديمقراطي في الجزائر، مظاهر الهجانة في النظام الجزائري.

مقدمة

إنّ فكرة الهجانة أو كلمة هجين تعني في اللغة مختلط في أبسط مفاهيمها، وعند الانتقال بالمصطلح إلى العلوم الاجتماعية والقانونية نجده يقترن أحيانا بالمجتمعات، و أحيانا اخرى بالأنظمة السياسية، و تعتبر التجارب الإغريقية ثم رومانية أقدم الأمثلة الشاهدة على ذلك من خلال ما يعرف بـ ظاهرة انحراف[1] الانظمة[*]، ولمعالجة هذا الامر إقترح بعض المفكرين على غرار "**أرسطو**"**Aristote** ثم "**بوليبيوس**"**Polybe** فكرة النظام المختلط من أجل تفادي هذا الإنحراف ، و بهذا تكون الفلسفة **الاغريقو-رومانية** أول من وضع تصور للأنظمة السياسية الهجينة، هذا الطرح النظري في الواقع يأخذ منبعه من التجارب السياسية التي عرفها المجتمعان الاغريقي والروماني، من خلال تجربة الدولة **السبارتية Spartiate** التي كانت عبارة عن نظام حكم مختلط عسكري أرستقراطي، ثم مع التجربة الأثينية في عهد صولون و التي مزجت بين الارستقراطية و الديمقراطية ، و بعدها مع تجربة الجمهورية الرومانية التي كانت تمزج بدورها بين ثلاثة أشكال من الحكم.

إنّ التطور الذي عرفته المجتمعات الغربية قاد مع نهاية القرن العشرين إلى تبني أنموذج الحكم الديمقراطي كنظام يقوم على مجموعة من القيم التي ترفع الشعب و تجعله صاحب السيادة ،و أرفق هذا الانموذج بقيم جديدة تواكب التطور الذي عرفته الديمقراطية حيث أعطى نظام التمثيل تأهيلا سياسيا للمواطن و أدوات حتى يصبح صاحب الدور الرئيس في العملية السياسية.

إنّ الانظمة السياسية الهجينة اليوم، تقترب في الواقع من فكرة النظام المختلط الذي روج له العديد من مفكري الفكر السياسي عبر العصور في سياق البحث عن "التوازن السلطوي" ، و تغليب كفة الملكية مع إختلاف طفيف و هو أنّ جل الأنظمة الهجينة اليوم تميل إلى تكريس الديمقراطية كنظام للحكم دون غيرها من

النظم أو على الاقل تدعي ذلك ، فعملية التحول نحو الديمقراطية خلقت في المجال الممارساتي شكل جديد من الأنظمة السياسية ليست ديمقراطيات مترسخة أو كاملة، بل أنظمة هجينة تتبنى الديمقراطية و تمزج مثلا بين الإنتخابات التنافسية والحضور القوي للتسلطية ؛ و تشهد هذه الانظمة إنفتاح ديمقراطي و إنتخابات دورية ،كما تعيش أيضا على رواسب الماضي التسلطي من خلال تدخل الادارة في العملية الانتخابية، و التحكم في نتائج الانتخابات، بالإضافة إلى الحضور القوي للمؤسسة العسكرية ؛ و تصنف هذه الانظمة في خانة الديمقراطيات الانتقالية أو كما يصطلح على تسميته بأنظمة المنطقة الرمادية [2] و تختلف الصفة الهجينة من نظام لأخر حسب التدخل الذي تمارسه السلطة خلال عملية التحول الديمقراطي ، و من خلال أيضا عملية التحول الديمقراطي نفسها التي كثير ما تعرف إنتكاسات قبل عملية الترسيخ، إنَّ الصفة الهجينة التي نتحدث عنها موجودة ايضا في الانظمة الديمقراطية الغربية لكنها مقننة دستوريا فتعطينا ديمقراطيات يسودها دستوريا نظام حكم رئاسي، أو شبه رئاسي أو نيابي، وكلها أشكال تحدد طبيعة و طريقة الحكم الذي لا يخرج عن الإطار الديمقراطي .

تتميز النظم السياسية الهجينة بانتمائها لمجموعة تشترك في جملة من الخصائص كالتخلف و التسلطية، و الخضوع للاستعمار ،و الرغبة في إحداث التنمية ، كما تعيش على وقع تغير إجتماعي سريع، الامر الذي يخلق هوة بين النظام السياسي و المجتمع ، وينتج صراعات و إحتجاجات إزاء بطء التحول السياسي المؤسساتي.

إنَّ المشروع التنموي في ما يسمى بالعالم الثالث عرف مصائر مختلفة ، وانتج في الواقع أشكالا اقتصادية وسياسية متباينة بين من حقق التنمية المنشودة وبين من يعيد إنتاج الفشل ، هذه الاخفاقات المتكررة في الواقع انتجت هجانة على المستوى الاقتصادي وهجانة على المستوى الاجتماعي وبطبيعة الحال هجانة على المستوى السياسي ، هذا الوضع يعبر في الواقع عن مرحلة مخاضية تتصارع فيها القوى التقدمية و القوى المحافظة، ويخلق في الوقت نفسه وضع شبيه بفوضى منظمة؛ يعبر العالم العربي و الجزائر كدولة تنتمي لهذه المجموعة عن هذا الواقع، فهي نظام هجين بكل ما تحمله الكلمة من معاني سواء على المستوى الاجتماعي أو على المستوى السياسي ، أين تتصارع هذه القوى الاجتماعية و السياسية لخلق وضع جديد معبر عن عملية تحولية ، **يبقى في الاخير تحديد طبيعة هذا**

التحول و مساره، هل هو بالفعل مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي أم أنه صورة من صور التكيف السياسي للأنظمة ؟

سنحاول من خلال هذا المقال أن نعالج موضوع الانظمة السياسية الهجينة بالتركيز على الوضع السياسي العربي والتدقيق في الحالة الجزائرية ، لكن قبل هذا سنحاول تفسير مصطلح النظام السياسي الهجين

أولا . الديمقراطية و الصفة الهجينة للأنظمة السياسية

اهتم الباحثون في القديم بتصنيف الانظمة السياسية ولا يزال الموضوع اليوم مطروح، فتصنف الانظمة على أنها ديمقراطية ، ديكتاتورية، شمولية أو تسلطية ، كما قد تتعدد التصنيفات ذاتها في الانموذج الواحد فنجد في الديمقراطية مثلا ، ديمقراطية نيابية ، و ملكيات دستورية و أنظمة رئاسية ، كما تنعت انظمة اخرى بـ الديمقراطيات الانتخابية فقط، و هي شكل من أشكال الانظمة الهجينة أين يتم المزج بين قاعدة من قواعد الديمقراطية متمثلة في الانتخابات التنافسية مع الحضور القوي مثلا للمؤسسة العسكرية أو مع الحضور القوي للإدارة في العملية الانتخابية، الامر الذي يجعلها ديمقراطيات هجينة، و تصنف هذه الانظمة في خانة الديمقراطيات الإنتقالية أو كما يصطلح على تسميته بأنظمة المنطقة الرمادية[3] ، وظهر هذا الشكل من الانظمة تحت دفع ديمقراطيات الموجة الثالثة، فالتحول نحو الديمقراطية لم يخلق مباشرة ديمقراطيات مترسخة، بل خلق الاطر القانونية و المؤسساتية[4] التي تؤسس الديمقراطية الاجرائية مع بقاء رواسب موروثة عن الماضي التسلطي أو الديكتاتوري ، و بهذا تتعايش الأطر الديمقراطية و الأطر التسلطية في صورة توحي أنَّ هذه الانظمة تعيش مرحلة إنتقالية ضرورية لعملية التحول الديمقراطي، و تسجل الدراسات الكمية تراجع الانظمة التسلطية في العالم لصالح النظام الديمقراطي[5] ، مع الاشارة إلى ملاحظة جوهرية وهي أنَّ إرادة تكريس الديمقراطية كنظام للحكم تختلف طبيعته من دولة لأخرى بين الرغبة الفعلية لجعل الديمقراطية القاعدة التي يحتكم إليها الجميع، و بين ارادة التحول الشكلي فقط أو تغيير الواجهة ، وهذا ما يعطينا في النهاية ديمقراطيات مترسخة أو تتجه نحو الترسيخ، و أنظمة هجينة ، هذا الطابع الهجين هو السمة الغالبة في الانظمة السياسية التي تبنت التحول الديمقراطي ، و بشكل خاص في إفريقيا و المنطقة العربية .

1) العوامل المساهمة في التحول

تقوم الديمقراطية على مجموعة من المبادئ التي تجعلها أنموذج سياسي مهيمن ، فالتداول السلمي على السلطة و الرقابة من خلال مبدأ الفصل بين السلطات والمساواة بين الحكام والمحكومين، و سمو القانون و المشاركة في الحياة السياسية من خلال مبدأ الحقوق و الحريات، كلها تجعل الديمقراطية أنموذج يخترق المنظومة الاجتماعية بكل أبعادها ليصبح مطلب كل الشعوب التي تعيش ضمن أطر سياسية و إجتماعية إستبدادية، و من مظاهر ذلك الاحتجاج و المطالبة بالإصلاح و التغيير ، و تساهم محليا و دوليا قوى مختلفة في الترويج للمطلب الديمقراطي نذكر منها :

أ. **المجتمع المدني** : يشكل المجتمع المدني حلقة مهمة في تطور المجتمعات وفي رسم بناءها العام سواء بتكريس نموذج سياسي أو بالإطاحة به فاذا أخذنا المصطلح في شكله الخام، وجدنا أنّ المجتمع المدني شبكة من التنظيمات المستقلة نسبيا عن السلطة تساهم في عملية نقل المطالب إلى السلطة الحاكمة عبر قنوات رسمية و غير رسمية و بوسائل ايضا مختلفة، لكن هذا الامر يفترض فيه نضج المجتمع المدني من جهة، وعدم احتوائه من طرف القنوات الرسمية ليصبح بوق خادم لمصالحها من جهة اخرى؛ وعليه قد يفرز النظام العام مجتمع مدني متعدد لا يسير في نفس الخط و لا يجتمع على أسس ينبغي العمل بها ، علما أنّ المناخ الجيد لكل مجتمع مدني نشيط هي الديمقراطية، لأنها تكفل له المشاركة في الحياة السياسية، و تكفل لكل الفئات الاجتماعية المهنية و السياسية و الاقتصادية والدينية هذا الحق في اطار تعددي تمثيلي دفاعا عن حقوقهم السياسية و الانسانية ، و بهذا فمؤسسات المجتمع الدني من حيث كونها مؤسسات تعبيرية نابعة من عملية التغيير الاجتماعي تصبح قنوات التبشير للديمقراطية من خلال الاحتجاج، الاضراب، والعمل التوعوي توزيع القيم الديمقراطية ؛وكان المجتمع المدني تاريخيا وسيلة للإطاحة بالأنظمة الاستبدادية ولعبت الفئات المثقفة دورا أساسيا في هذه العملية .

ب.**الشبكة العنكبوتية** : ساهم التطور الذي مس تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في خلق قنوات اتصال تعيد النظر في الاطر الاجتماعية و السياسية التي تقوم عليها المجتمعات، فالشبكة العنكبوتية تختزل العالم في زر ، و لا نحتاج اليوم الى الهجرة و

العيش في دول غربية لندرك معنى دولة القانون وحقوق الانسان والديمقراطية، فيكفي لمستخدم الانترنيت[6] الابحار في مواقع التواصل الاجتماعي أو مواقع تبادل المعلومات و الصور و الفيديوهات ليدرك طبيعة الحقوق التي يتمتع بها الانسان في الغرب و من تم تصبح الديمقراطية مطلبا جماهيريا سواء كان ذلك تقليدا يراد به التماثل في نمط العيش، أو تكون مطلبا فعليا، إدراكا و وعيا بما يمكن ان تقدمه الديمقراطية، خاصة عندما نعرف بأن أغلبية من يستعملون هذه الادوات التكنولوجية الجديدة ينتمون إلى فئات اجتماعية مثقفة في الغالب.

ج. **المجلات الاكاديمية والمنظمات الغير حكومية** : انَّ مسألة الترويج للديمقراطية طرحت نفسها بحدة في أدبيات العلوم السياسية بين من يرى أنها وسيلة هيمنة جديدة، وبين من يرى فيها حلقة تطورية لما يسمى بعالمية الديمقراطية ، في هذا السياق ظهرت دول، و منظمات تدافع و تروج للديمقراطية بداية من سبعينيات القرن الماضي و خلق ذلك حقول أكاديمية خاصة بموضوع التحول الديمقراطي، و الدراسات المقارنة المتعلقة بالعالم الثالث، وخلق ذلك جرائد ومجلات مرتبطة بها نذكر على سبيل المثال: "**جريدة الديمقراطية**" journal of democracy " **و بيت الحرية**"freedom house ،ومواقع مثل مكتب الترويج للديمقراطية البرلمانيةOPPDالخاص بالبرلمان الاوروبي ،و كذلك المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات IDEA ،و غيرها من المؤسسات الدولية التي ترعى الديمقراطية، و تحاول نشرها عبر مواقع الانترنت ،يضاف الى هذا المنظمات الغير حكومية التي تعمل في مجال حقوق الانسان و التي تسهر على تقديم تقارير حول انتهاكات حقوق الانسان في الدول الغير ديمقراطية أو تلك التي تعمل على ارساء الديمقراطية.

2) العوامل الكابحة للتغيير

انطلاقا من الواقع الذي يقر بوجود عوامل مساهمة في عملية التحول الديمقراطي في العالم يمكن ايضا الوقوف على مجموعة من العقبات التي تقف دون إكتمال عملية التحول، و الابقاء على الصفة الهجينة سياسيا و مجتمعيا، و يمكن أنْ نلخصها في النقاط التالية :

أ. **الطبقة المهيمنة** : نقصد بها أولئك الذين يتمتعون بامتيازات داخل النظام القائم سواء كانوا حكام أو ينتمون إلى حاشية الحكام سواء بعلاقات القرابة أو بواسطة النفوذ الذي يتمتعون به ضمن الاطر التي ينبني عليها النظام الغير

ديمقراطي ، وبحكم ذلك فهم يرفضون التحول نحو الديمقراطية لأنه قد يعيد النظر في الامتيازات التي يتمتعون بها .

ب .**التيار المحافظ:** إنّ العقيدة المحافظة في أبسط تعاريفها صورة من صور الرفض لعملية التغيير ، و نشأت تاريخيا للدفاع عن النظام السياسي و الاجتماعي التقليدي ، و من تم يتضح أنّ التيار المحافظ في المجتمعات الانتقالية قد يكون أهم العوائق في عملية التغيير الاجتماعي أو السياسي ، و من تم التحول نحو الديمقراطية ، و يمكن أن نميز بين اتجاهان متباينان في هذا الصدد الأول **أيديولوجي** نابع من تجربة مرت بها المجتمعات الانتقالية في تطورها السياسي ، وبمرحلة البناء السياسي التي خلقت اطر ، وأسس ، وقيم في غالب الاحيان وليدة ايديولوجية اشتراكية شيوعية معادية للإمبريالية ، و نتج عنها تيار يؤمن بأن الديمقراطية ما هي إلا الانعكاس السياسي للإمبريالية الرأسمالية و بالتالي يسعون للوقوف ضد التحول الديمقراطي الفعلي ، أما الاتجاه الثاني فهو ذو **بعد ديني** يرتبط بمسألة الدين و الديمقراطية ، وإشكالية التوافق بين الدين والديمقراطية في العديد من الخطابات و الكتابات ، و يبدو ان هذه المسألة ليست وليدة الصدفة لأنها نتاج صراع فكري بين أنصار الديمقراطية و أعدائها من المتدينين و الذين ينظرون اليها منظر الريبة و الخوف بالنظر إلى الاسس و القيم التي تحملها كالسيادة الشعبية و الحرية .

ثانيا : طبيعة الأنظمة العربية

تشترك الأنظمة العربية في كونها ذات بنى متشابهة تقريبا سواء فيما يتعلق بالبنى التقليدية التي تأسست عليها الدولة التقليدية بالمنطقة العربية و نقصد بذلك القبلية ، أو فيما يتعلق بالمسار التطوري الذي عرفته البلدان العربية ، و الذي ارتبط أساسا بالظاهرة الاستعمارية ، و قاد إلى تبنى بنى حديثة تتماشى مع ما وضعه الغرب من أطر سياسية و نظامية تسمح للعالم الثالث بالولوج إلى النظام العالمي[7] ، من هذه الفكرة تبدأ الصفة الاولى لهجانة الانظمة العربية التي وجدت نفسها بعد استقلالها مرغمة على التخلي عن خصوصياتها السياسية و الاجتماعية –دون ان تتخلى عنها في الواقع– و تتبني أطر ونظم غربية موروثة عن الاستعمار أو عن النظام العالمي ، و تشترك النظم العربية في مجموعة من المظاهر نشير اليه كما يأتي :

أ. توريث الحكم : إنّ الانظمة العربية التي تحكم اليوم وليدة مخاض تاريخي متميز تمتزج فيه خاصية النخب الحاكمة، و الموروث الحضاري للمجتمعات العربية، تظهر معالم هذا المزج في توريث الحكم كصورة من صور الانظمة التقليدية الملكية، فالمجال السياسي العربي اليوم يكاد يكون استنساخ للنماذج التقليدية في الحكم ، في هذا السياق يقول عبد العروي في كتابه مفهوم الدولة[8] " **إرثنا هو إرث الدولة السلطانية على المستويين التنظيري و التفكيري**" فالسمة البارزة تظل استمرار الحكام عوض التداول، و الصفة الاكثر شيوعا هي التوريث داخل العائلة الحاكمة أو داخل العائلة السياسية المهيمنة، و اذا كان الامر مفهوم عندما يتعلق الامر بالحكومات الملكية، فإنّ الامر غير مفهوم عندما يتعلق الامر بالأنظمة الجمهورية و الامثلة كثيرة[9] ، النظام السوري مثلا أين استمر الحاكم لأكثر من 25 سنة، و عُدِلّ الدستور ليسمح لابنه الترشح لمنصب الرئيس، و نفس الامر بالنسبة للحالة المصرية حاكم لأكثر من 20 سنة و محاولة تمرير مشروع التوريث لولا أحداث الربيع العربي ،وعليه فان الاختلاف في شكل الحكم من الملكي أو الجمهوري لا يغير شيء لأن نظام الحكم في الانظمة العربية يورث بطريقة أو بأخرى.

ب.**الحضور القوي للجهاز الامني** : تعرف الانظمة العربية نفوذا متنامي للجهاز الامني بمختلف صوره سواء كان جيش في بعض الدول أو شرطة أو مخابرات في دول أخرى أو مزيج بين هذه الاجهزة المختلفة ، وتقوم هذه الاجهزة المختلفة بدور رقابي على المواطنين و تسمح بكبح قوى التغيير في المخاض، وهذا الوضع جعل الدولة خطر يهدد أمن الانسان بدل من ان تكون درع لحمايته[10] ،ويلعب الجهاز الامني في الدول العربية دورا في استقرار الانظمة السياسية القائمة سواء بواسطة الحكم المباشر أو من خلال الوصاية التي يمارسها في اختيار من يحكم .

ج.**الصفة الابوية للسلطة**: يجد مصطلح الابوية جذوره في القرون الغابرة لا لأنه كان معلم من معالم الاشعاع الفكري وانما كمنطق فرض نفسه في تركيب السلطة السياسية، و في تركيب المجتمع انطلاقا من إرجاع السلطة إلى شخص بداعي أنه صاحبها الاول و قد تستند هذه الصور الى صورة المشروعيات التي وضعها ماكس فيبر و بشكل خاص المشروعية التقليدية و التي تستند إلى إيمان راسخ بقدسية التقاليد و إلى الحاجة لـ طاعة القادة الذين يمارسون السلطة وفقا لهذه التقاليد[11] و ربما قد تلحق بالمشروعية الكاريزمية التي تسند السلطة فيها إلى شخص ذو مؤهلات خارقة للعادة ؛ تعيش المجتمعات العربية وفق نمط تقليدي يغذي

مضمون السلطة الابوية دينيا وعرفيا ، و يخلق هذا الوضع في الممارسة السياسية إما إذعان تام للسلطة، تتجلى مظاهره في تقديم الطاعة للنظام خلال المواسم الانتخابية، أو نفور من السلطة السياسة و الممارسة السياسية المرافقة لعملية الدمقرطة، نتيجة الحضور القوي للنظام الابوي ، و تتجلى مظاهر هذا النفور في ظاهرة العزوف السياسي من جهة ، و اللامبالاة بالحياة السياسية من جهة أخرى ، و بالابتعاد عن التنظيمات السياسية وهذا ما يخلق هوة بين المجتمع الشاب و النخب السياسية التابعة للسلطة أو المعارضة.

ثالثا الدينامية الاجتماعية في العالم العربي

تشهد المجتمعات العربية اليوم تحولات عميقة في البنى القاعدية التي تأسست عليها ، و رغم قوة الرواسب التقليدية الناتجة عن التكوين الاجتماعي للفرد ، فإن الدينامية الاجتماعية تبدو ذات سيرورة أسرع من التغيير المؤسساتي ، و يتجلى ذلك من خلال انكسار العديد من القيم التقليدية الموروثة عن الاجداد في صورة الزواج التقليدي أو تعليم البنات مثلا ، أو حتى في ممارسة السلطة على الابناء ، و هذا كله يندرج ضمن عملية التغير الاجتماعي ، و الذي يتلخص في تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بناءه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة[12] .

إنَّ الصورة التي يقدمها لنا المجتمع العربي اليوم ، هي الصفة الاستهلاكية التي تتجاوز ما جُبِلَ عليه الفرد بواسطة التنشئة الاجتماعية و السياسية ؛ هذه الصفة الاستهلاكية تتعدى الاستهلاك الغذائي لتشمل نوع أخر من الاستهلاك، هو استهلاك الثقافة المهيمنة و منظومتها القيمية ، تحت تأثير الكتب ، المجلات ، الجرائد و البرامج التلفزيونية ، ويستخلص من كل هذا أنَّ المجتمع العربي ذو حركية متنوعة تتجلى في عدة مظاهر و تحت تأثير متغيرات عديدة ، هذه الحركية الاجتماعية تكسر القيم التقليدية المتوارثة وتطرح منظومة قيمية جديد مستنسخة في الغالب من النظم الغربية، و تحمل قيم حقوق الانسان ، و الديمقراطية، كقيم تعبيرية جديدة بديلة عن النظم القائمة ، و في ذات الوقت تفرض على الانظمة التعامل معها بطريقة جدية وفق أطر مؤسساتية وقانونية.

رابعا . دراسة الحالة الجزائرية

تعتبر الانظمة السياسية الهجينة نتاج لعملية التحول نحو الديمقراطية ، و قد أشرنا سابقا أنَّ عملية الانتقال نحو الديمقراطية هي التي تخلق الصفة الهجينة للأنظمة السياسية بحكم المزج الناتج عن التعايش بين النخب القديمة و النخب الجديدة أثناء سيرورة عملية التحول الديمقراطي ؛ تعتبر الجزائر من النماذج السياسية التي تبنت عملية الانتقال الديمقراطي مطلع تسعينيات القرن الماضي ومن تم يفترض أنَ الصفة الهجينة رافقت ميلاد الديمقراطية التعددية بـ الجزائر على الاقل في السنوات الاولى للانتقال الديمقراطي بحكم أنَّ عملية التحول السياسي كانت بمبادرة من النظام الذي حكم البلاد في فترة الاحادية ، كما يفترض أنَّ الصفة الهجينة قد زالت على الاقل أو انتهت بعد مرور ما يقارب الثلاث عقود على عملية التحول .

1 . عن النظام السياسي الجزائري

إنَّ تأسيس النظام السياسي الجزائر كان مع بداية الاستقلال العام 1962 لكن السلطة السياسية في الجزائر تجد جذورها في نضال الحركة الوطنية و التيار الاستقلالي الذي أعلن الثورة ، و رسم من خلالها معالم نظام سياسي تلعب فيه مؤسستان دورا أساسيا هما الحزب الواحد الطلائعي و المؤسسة العسكرية (جيش التحرير الوطني ثم الجيش الشعبي الوطني) ، و تُبِثَ هذا الوضع بدستور 1963 [13] حيث أصبح الانتماء إلى جيش التحرير المعيار الذي توزع من خلاله المناصب ، و الانتماء للحزب وسيلة من وسائل الارتقاء الاجتماعي و السياسي في جزائر الاستقلال ، و هيمن هذا الوضع على الحياة السياسية لأكثر من عقدين ، دون ان يؤثر على استمرارية النظام السياسي .

صُنف النظام السياسي الجزائري في مرحلة الحزب الواحد في خانة الانظمة الشمولية ، أين يهيمن الحزب الواحد ظاهريا على الحياة السياسية ؛ لكن الحضور القوي لشخص الرئيس الكاريزمي الذي يؤسس سلطته على التناقضات السياسية النابعة من النخب المكونة للسلطة السياسية ، كان يضع الحزب كواجهة فقط لكسب نوع من المشروعية ، يصف **الطاهر زبيري** هذه الوضعية بـ نظام القوى المتوازنة[14] ،شهدت هذه المرحلة أزمات تم تجاوزها بطرق سلمية و أحيانا بطرق أخرى[15] ، فالنظام السياسي كان يعيش على وقع الازمات الداخلية الناتجة عن إختزال التعددية في الحزب الامة ، و بالهيمنة

المفروضة على الحريات العامة ، و كان لسياسة الترهيب دورا في احتواءها ، ولعبت شخصية **الرئيس الهواري بومدين** دورا في حجب هذه الازمات عن العامة ، وبعد وفاته طفت إلى السطح صراعات الاجنحة المكونة للسلطة حول من سيحكم البلاد بعده ، و شكل وصول الشاذلي بن جديد إلى الحكم انتصار لزمرة من الزمر المتناحرة منذ الاستقلال ، و بداية لعهد جديد .

اتسمت المرحلة الشاذلية نسبة الى **الشاذلي بن جديد** بالليونة مقارنة بالمرحلة البومدينية نسبة لبومدين ، وهذا الامر ساهم تدريجيا في ظهور حركات احتجاجية بإيعاز من شخصيات سياسية و دينية ، كما ساهم في بداية انفتاح ظهرت معالمه في السياسة التي تبناها الرئيس الجديد اتجاه المعارضة من جهة و المواطنين من جهة اخرى ، و سمح الوضع الاقتصادي لبداية الثمانينات في كبح القوى المنددة بالنظام السياسي ، دون أن يقضي عليها أو يحتويها .

تعتبر سنة 1985 منعرج مهم في مسار النظام السياسي فهي سنة مفتاحية بالنسبة للعملية التحولية التي بادر بها النظام من خلال فتح الحياة الاقتصادية بواسطة مجموعة من القوانين التي تحد من احتكار الدولة[16] ، و كان يفترض في هذه السياسات أن تخلق دينامية اقتصادية تدفع بالاقتصاد الوطني الراكد إلى الامام لكن في الواقع خلقت زبائنية سياسية إقتصادية إحتكرت إستيراد بعض المواد ، و خلقت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سوق موازية ، ساهمت في تعرية النظام الريعي و اضعافه في أعين العامة ، وبدى واضحا أن هشاشة النظام اضحت واقع ، فالصراعات التي كانت مخفية عن العامة داخل النظام السياسي أو الحزب ، اصبحت في صيف 1988 متداولة في الشارع بين العامة وتنحصر أساسا في صراع بين الرئيس و الحزب ، بالإضافة إلى الاشاعة التي كانت تتهم إبن الرئيس باختلاس أموال كبيرة من خزينة الدولة ، فجاء رد الرئيس في خطاب 19 سبتمبر 1989 ، يتهم فيه جناح داخل الحزب بالتمتع بامتيازات ، و حفاظا عليها فهو ضد الانفتاح الاقتصادي والاصلاح السياسي المزمع اجراءه [17] ،و فجر هذا الخطاب الوضع ، و من نتائجه المباشرة أحداث اكتوبر 1988 ، و التي يصطلح على اعتبارها بداية الانتقال الديمقراطي في الجزائر حيث أرفقت بجملة من الاصلاحات التي تتماشى مع القيم الديمقراطية .

ان الاصلاحات التي بادر بها النظام فتحت الباب للكثيرين حتى يطعنوا فيها بانها إصلاحات غير أصيلة لان المجتمع لم يطالب بها [18] أو انها مفتعلة من طرف النظام نفسه، في نفس الوقت كانت الاصلاحات تستجيب لحلقة دولية من التحولات السياسية والتي غيرت الخريطة السياسية لمعظم الدول التي كانت تنتمي للمعسكر الشرقي ، و بصرف النظر عن كونها ممنوحة من طرف النظام، فلا أحد ينكر أنها نقلة نوعية سياسيا على الاقل فالإصلاح الدستوري لعام 1989 ، يضاهي من الناحية المؤسساتية القيم والمبادئ الموجودة في الدساتير الغربية في مجالات ، التعددية السياسية، حرية التعبير ، الحق في الاضراب، وغيرها من الحقوق التي تنادي بها الديمقراطية التعددية ، وتأكدت هذه الحقوق أو المكاسب بالممارسة من خلال ظهور مجموعة من التنظيمات السياسية ومجموعة من الصحف الحرة التي أصبحت منبر لتضارب الافكار بين المعارضة و النظام[19] ، وشكلت هذه المرحلة نقلة نوعية في مجال حرية التعبير و المشاركة السياسية، رغم العيوب التي كانت تشوبها نتيجة افتقاد المجتمع لرؤية نقدية و عدم وجود أخلاقيات تحدد الشأن العام، و الشأن الخاص ،كمحصلة لغياب ثقافة سياسية تعددية ديمقراطية لأكثر من عقدين من الزمن .

❖ التحول نحو الديمقراطية و مظاهر الهجانة السياسية

– **التحول نحو الديمقراطية :** قبل الحديث عن مظاهر الهجانة لابد من إبراز الوقت الذي تظهر فيه هذه الهجانة حيث يفترض أن عملية التحول الديمقراطي عبارة عن مجموعة من المراحل التي تبدأ بالانتقال الديمقراطي ، والذي يُعرف بأنه " الفارق الممتد بين نظام سياسي ما و أخر" .ويعتبر مرحلة حساسة بالنظر الى امكانية تعرض النظام خلال هذه المرحلة الى انتكاسة .فالنظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة هجينة **hybride** تتعايش فيه مؤسسات النظام القديم والحديث وتساهم النخب التسلطية والديمقراطية في السلطة سواء بواسطة الصراع أو الاتفاق[20] . كما أنّ التحول الديمقراطي يتحدد حسب المختصين في أربع أشكال فيكون **من الاعلى** عندما يبادر النظام السياسي بذلك سواء عن طريق المؤسسة العسكرية أو بواسطة القيادة السياسية، كما قد يكون من **خلال التفاوض** أي بين المعارضة و النظام، وينتج عن ذلك شبه عقد مدني أو اتفاق يرضي الطرفان ، كما قد يكون **من الاسفل**

وذلك بواسطة الثورة أو الاحتجاجات، و يتنازل النظام من خلالها على السلطة لصالح هذه الحركة الاحتجاجية ،كما يوجد شكل أخر هو **نمط التدخل الاجنبي** سواء بواسطة القوة العسكرية لإزاحة نظام إستبدادي او بواسطة مؤسسات مالية ونقدية دولية .

في الحالة الجزائرية الشيء الاكيد أنّ عملية التحول نحو الديمقراطية انطلقت اجرائيا بواسطة دستور 1989 كما أنها جاءت بمبادرة من النظام أو على الاقل زمرة من زمر النظام ، الاكيد أيضا انها جاءت تحت دفع حركة احتجاجية داخلية دوافعها غير سياسية ، أضف الى ذلك أنها تستجيب إلى متغيرات دولية، وضغط المؤسسات المالية والنقدية، لأنّ الجزائر دخلت في أزمة اقتصادية بداية من العام 1986 ، و هي أيضا وليدة تشاور وحوار بين مختلف أقطاب المعارضة والنظام، وبهذا تكون إجتمعت كل أشكال التحول الديمقراطي لكن بدرجات مختلفة.

❖ مظاهر الهجانة في الديمقراطية الجزائرية

أ. الحضور القوي لرواسب الماضي : إنّ الانتقال من نظام الحزب الواحد نحو التعددية السياسية خلق وضع جديد أُريد به الاحتكام إلى قواعد اللعبة الديمقراطية سيما الانتخابات التعددية، ولهذا الغرض وضع دستور 1989 الاسس العامة التي تنظم هذه الحياة السياسية .لكن المفارقة التي تطرح نفسها هي ان عملية الانفتاح السياسي و ان كانت قد انتجت فواعل جديدة في الحياة السياسية فإنها بالمقابل أبقت على الفواعل القديمة، و التي سيرت البلاد لأكثر من 3 عقود وفي مختلف المستويات .

2- حول الاحزاب السياسية :

لقد كانت المادة 40 من دستور 1989 [21] بداية لعهد جديد بالنسبة للحركة الحزبية التي كانت تنشط في الخفاء خلال مرحلة الاحادية ، و بداية لتأسيس عدد لا متناهي من الاحزاب، مع الابقاء على الحزب الذي حكم البلاد منذ1962[**]و الذي ارتدى عباءة الحزب المعارض مع إحتفاظه بامتيازات الحقبة السابقة سيما فيما يتعلق بشبكة من القسمات الموزعة على جميع التراب الوطني و هذا ما يجعله متفوق ميدانيا على كل الاحزاب ،دون الحديث عن الرمزية التي يحملها هذا الحزب في المخيال الاجتماعي للمجتمع الجزائري، وبشكل خاص فئة المجاهدين وابناءهم وابناء الشهداء ... الامر الذي يجعله قطب مهما في معادلة التغير والتحول نحو الديمقراطية حتى لا نقول عائق من عوائق التحول

نحو الديمقراطية لأنه مثقل بماضي وطني ، المفارقة الاخرى المتعلقة بالأحزاب دائما هي العدد الهائل من الاحزاب التي أنشاءها مناضلين سابقين في جبهة التحرير الوطني ، اذ يلاحظ أنّ عددها يتجاوز ثلاثة أرباع الاحزاب المكونة للحقل السياسي الجزائري ، و هذا قد يكون مقبول بالنظر الى طبيعة الجبهة التي كانت تجمع مختلف التيارات السياسية في الجزائر لكنه غير مقبول عندما ننظر إلى محتوى برامج هذه الاحزاب و نلاحظ فيها محاولة لإعادة استنساخ السياسات الاقتصادية و الاجتماعية التي انتجتها جبهة التحرير طيلة ثلاثة عقود ، بل أن بعض الاحزاب اليوم لا تجد حرج في قولها بأنّ برنامجنا هو برنامج رئيس الجمهورية .

وتلتقي هذه الاحزاب حول فكرة أساسية هي **الانا** أي أنها لا تتصور التغيير من دونها ، و يبقى همها الوحيد السلطة و المنصب ؛ فرواسب الاحادية كرفض الاخر ظلت إحدى سمات الاحزاب السياسية الجزائرية التي لم تطور خطابا ديمقراطيا يقبل بقواعد اللعبة الانتخابية و أكبر دليل على ذلك أنّ أحزاب سياسية تدعي أنها أكثر ديمقراطية وتقدمية ساهمت في دعم خيار وقف المسار الانتخابي سنة 1992 ، واكثر من ذلك طالبت من المؤسسة العسكرية بالتدخل[22] ، مع الاشارة أنّ الانتخابات قاعدة من قواعد العملية الديمقراطية .

– **على مستوى الصحافة و الاعلام** : خلق الوضع السياسي الجديد زخما اعلاميا كبير من حيث الاصدار الصحفي حيث تنوعت وتعددت العناوين الصحفية و باللغتين العربية و الفرنسية ، و يرى "**عمر بلهوشات**" مدير جريدة الوطن[23] في تلك الفترة أنّ الكم الهائل من الاصدارات الصحفية أملته في الواقع معطيات الساعة و رغبة الصحفيين الشباب ، بالإضافة الى الخوف من تراجع الدولة عن هذا الانفتاح الاعلامي ، فبالإضافة الى الصحف التقليدية المجاهد و الشعب ، والمساء و **L' horizon** و أسبوعية **Algérie actualité** بدأت تظهر مجموعة من الصحف الخاصة المنافسة لصحف الدولة ، في صورة الوطن والخبر و المنشار و **le soir d'Algérie** و**le matin** ، و وضعت هذه الصحف الجديدة الصحف القديمة في موقف محرج من حيث حجم المقروئية حيث تتفوق الصحف الجديدة و الخاصة على الصحف العمومية في هذا المجال ، كما تبدوا أكثر مصداقية و أكثر مهنية في نظر العامة .

– **المجتمع المدني** : لقد خلق دستور 1989 الجو المناسب لبعث مجتمع مدني كان يعيش الركود لأنه في الواقع كان موجود لكنه كان ينشط داخل نظام الحزب الواحد حيث تم احتوائه من طرف النظام السياسي لأداء أدوار مختلفة في الجامعة مثلا اين يؤطر

الحركات الطلابية و يراقبها ، داخل المؤسسات العمومية اين يراقب العمال و الحركات الاحتجاجية المحتملة ، و يعمل على اجهاضها بـ التواطؤ مع السلطة ، و في الرياضة بواسطة تنمية النشاطات الرياضية ، و عندما يتعلق الامر بالنساء توجد جمعية خاصة بهم ، وتسير هذه التنظيمات تحت اشراف قيادة الحزب و مناضليه و بالتالي فهي عبارة عن فروع للحزب ، تحت غطاء مجتمع مدني ، وكانت أحداث أكتوبر و الانفتاح الذي رافقه ، فرصة لبروز عدد كبير من تنظيمات المجتمع المدني ومن مفارقات الحياة السياسية في الجزائر أن هذه التنظيمات تابعة لبعض الاحزاب السياسية و تعمل كقاعدة اجتماعية لصالحها ، الاكيد في كل هذا أن تنظيمات المجتمع المدني التي ظهرت في الجزائر غالبا ما تتعرض لظاهرة الاحتواء الناعم من طرف النظام السياسي لتصبح وسيلة في خدمته وذلك من خلال الدعم المالي الذي يقدمه النظام لمؤسسات المجتمع المدني ، لتصبح شبيهة بالتنظيمات الجماهرية السائدة في الانظمة الشمولية .

ب .حول الانتخابات التعددية – بين رغبة التغيير و رغبة المحافظة على الوضع القائم –

ان العملية الانتخابية في كل الانظمة السياسية لها وجهان ، وجه اجرائي متعلق بالقوانين المنظمة للعمل الانتخابي و وجه ممارساتي يتعلق بالظروف التي تحيط بالعملية الانتخابية مثل الجو العام المرافق للعملية الانتخابية و طبيعة النظام السياسي وفي النهاية هما محددان لقيمة الانتخابات فتكون نزيهة عندما نلمس استقلالية المؤسسات السياسية الساهرة على تنظيم الانتخابات ، و تكون كذلك ايضا عندما تكون القوانين حيادية و لا تخدم أي طرف من الاطراف .

عاشت الجزائر منذ الاستقلال و ربما قبل الاستقلال على وقع المناسبات الانتخابية التي كانت تزكي قرارات السلطة العمومية ، وكانت الممارسة الانتخابية مطبوعة في الواقع بمنطق السلطة ، ومنطق الولاء والخضوع ، والخوف أحيانا ، وانتظر الجزائريون دستور 1989 لتقنين المشاركة السياسية التعددية و التنافسية الانتخابية تحت دفع حركة حزبية متولدة عن أحداث اكتوبر 1988 .

جاءت الانتخابات التعددية الاولى[***] معبرة عن تنافسية حقيقية بين مجموعة من الاحزاب في إطار قانون الانتخابات 13/89 الذي كان مطابق للحرية التي نص عليها الدستور ، و قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي ، فنمط الإقتراع النسبي المتبنى في هذه التجربة الانتخابية أحدث قطيعة مع التمثيل المطلق الذي كان يقوم عليه القانون

12/80 ، جرت الانتخابات في جوان 1990 و تحصلت الجبهة الاسلامية للإنقاذ على أغلبية البلديات و المجالس الولائية[24].

يلاحظ عن اول انتخابات تعددية في الجزائر وضعت الديمقراطية في الميزان، و تجلى ذلك في صراع الحزب الفائز بالانتخابات ، و الادارة التي سعت إلى عرقلة الصعود المتنامي للحزب الاسلامي على حساب القوى التقليدية و "التقدمية" و كان الشارع ساحة لهذا الصراع كوسيلة للضغط على السلطة و الادارة، ولعبت السلطة في تلك المرحلة على حصرية إمتلاكها لوسائل القمع القانونية لإعاقة العملية الديمقراطية، وتوجيه الحياة السياسية تجلت هذه الاعاقة في الصراع بين الحزب الاسلامي الصاعد ، و الحكومة ، وخلق ذلك جو مكهرب و إضطراب في النظام العام، وتأجيل الاستحقاق الانتخابي إلى غاية 26 ديسمبر 1991 ؛ والذي كرس هيمنة الحزب الاسلامي ، لم تكن نتائج الانتخابات مفاجئة بالنظر إلى الوزن السياسي الذي كان يتمتع به الحزب الفائز بتلك الانتخابات[****] من جهة و بالنظر الى نظام الاقتراع المعتمد من جهة اخرى ، و لكن المفاجئة ستكون في كيفية تعامل مجموعة من الزمر المكونة للنظام السياسي و الحقل السياسي مع تلك النتائج ، ذلك أنّ الوضع المرافق لمخاض الديمقراطية الناشئة خلق اتجاهات عديدة تتصور الديمقراطية وفقا لأفكارها أو لتوجهاتها ، و هذا وضع يجد تفسيرا له في الوصاية الابوية الممارسة من طرف السلطة سياسيا خلال المرحلة الاحادية وربما بعدها ؛ و سيفضي الصراع بين السلطة و الحزب الاسلامي ظرفيا إلى سلسلة من الاجراءات ستقود إلى إلغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية، أي توقيف المسار الانتخابي و استقالة أو إقالة رئيس الجمهورية[25] و دخول الجزائر في أزمة سياسية كانت ضحيتها الاولى الديمقراطية الناشئة[26].

إنّ التفسير المنطقي لتوقيف المسار الانتخابي يبين انّ عملية التحول الديمقراطي في الجزائر تصطدم مع رواسب أو بقايا النظام التسلطي، و الذي كان الطرف الاساسي في العملية التحولية ، فالانتقال الديمقراطي أو التحول السياسي في الجزائر جاء بمبادرة من النظام، رغم إسهام الحراك الشعبي جزئيا في هذه العملية، و بالتالي فإن مقاومة التغيير لا تزال تطرح نفسها بحدة خاصة عند أولئك الذين مارسوا السلطة لأكثر من ثلاث عقود ، و الذين يعتبرون الديمقراطية أحد المهددات ، التي من شأنها المساس بمكتسباتهم و نفوذهم الاجتماعي-السياسي.

بعد هذا الحدث عرفت الجزائر ما يقدر بـ 12 استحقاق انتخابي بين محليات وتشريعيات، و رئاسيات شاركت فيه مختلف الاحزاب السياسية المكونة للحقل

السياسي الجزائري، ما عد الحزب الاسلامي الذي أقصي من الحياة السياسية بسبب تطرف زمرة من الزمر التي كانت تكونه ، و الملاحظة العامة التي نخرج بها من خلال قراءتنا لنتائج هذه الاستحقاقات الانتخابية من نوفمبر 1995 تاريخ أول انتخابات رئاسية تعددية إلى أفريل 2014 تاريخ اجراء الانتخابات الرئاسية الاخيرة، هي :

- ان كل الاستحقاقات الانتخابية كانت نتائجها تصب في مصلحة النظام السياسي أو مرشح السلطة أو على الاقل يتم توزيع النتائج بين مجموعة من الاحزاب السياسية الموالية للنظام ، لهذا يمكن القول ان اغلب الانتخابات كانت تنعت بأنها مزورة لصالح السلطة أو احزاب السلطة[27]

- اسهام الادارة من خلال القوانين في وضع حد للتعددية الحزبية المفرطة التي خلقها دستور 1989، من خلال تأطير العمل السياسي بالقانون العضوي للأحزاب السياسية في فبراير 1997 و **نظام الترخيص**[28] ، و بالقانون العضوي للانتخابات، سنة 1997.

- تميزت مختلف الاستحقاقات الانتخابية بالامتناع عن الانتخاب او العزوف الانتخابي و بشكل خاص في المدن الكبرى .

- أبانت الادارة على حنكة من خلال التحكم في النمط الانتخابي بغرض توجيه الاقتراع، والتحكم في بنية البرلمان الجديد والحيلولة دون تكرار تجربة انتخابات ديسمبر 1991.

- تجلت الارادة التدخلية للادارة في الانتخابات من خلال نظام الكوطة(*****)الذي فرضته الادارة على الاحزاب السياسية من خلال التعديل الذي ادخل على قانون الانتخابات سنة 2012 تطبيقا لمبدأ المناصفة الذي جاء في التعديل الدستوري لعام 2008 من خلال المادة 31 مكرر ، وهذا تماشيا مع الضغوط التي تمارسها بعض المنظمات الحكومية والغير حكومية دوليا وبشكل حاص بعد احداث الربيع العربي .

ج. حول المنظومة القانونية: يعتبر الدستور اسمى القوانين في البلاد ، و الحديث عن الدستور هو في الواقع الحديث عن معالم النظام السياسي بحكم ان هذا الاخير

هو الذي يرسم شكل النظام السياسي ، و يتفق فقهاء القانون الدستوري على تصنيف النظام السياسي في خانة الانظمة الشبه رئاسية سواء من خلال دستور 1989 او دستور 1996 ، وتتجلى صفة الهجانة في هذه التسمية نفسها فدستور 1996 هو دستور نصف رئاسي ، نصف برلماني رغم الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية و التي تجعله غير مسؤول أمام البرلمان في حين يصبح رئيس الحكومة هو المسؤول امام البرلمان و امام الشعب و الوزير الاول بعض إصلاح 2008 [29] كل هذا نظريا لان الواقع غير ذلك ، وعلى الرغم من هذا فقد منح التعديل الدستوري لعام 96 توازن يميل إلى تأكيد الصفة الهجينة للنظام السياسي من خلا ل استحداث الغرفة الثانية التي يعين فيها رئيس الجمهورية الثلث ، يستطيع من خلاله التحكم في الهيئة التشريعية ، كما جاء اصلاح 1996 ، بقاعدة قديمة في الدساتير الجزائرية خلال الفترة الاحادية و هي التشريع بالأوامر التي كانت حاضرة في دستورا 63 و 76 في حين غابت في دستور1989 كمحاولة لإعادة التوازن بين السلطات أو بالأحرى تغليب كفة السلطة التنفيذية ، في سياق اخر وضع الدستور الجديد حد للانفتاح الذي عرفته الجزائر من خلال مادة دستورية تحد من ظهور الاحزاب ذات البعد الديني وذات البعد اللائكي و تدعمت هذه المادة بالقانون العضوي للأحزاب السياسية والذي بدوره وضع حدود على الممارسة الحزبية وأرجع الوضع الحزبي الى حالة الركود من خلال الدور المخول لوزير الداخلية في منح الترخيص والاعتماد و بهذا ظهور الاحزاب لا يصبح خاضع لأمور قانونية بقدر خضوعه الى ضوابط سياسية ومعيارية ، كما تم اعتماد قانون عضوي للانتخابات من أهم النقاط التي اوردها الاعتماد على الاقتراع النسبي الذي يسمح بتمثيل متنوع بين الاحزاب الكبيرة و الاحزاب الصغيرة بالإضافة الى هذا يمكن الاشارة الى التعديل الدستورى لعام 2012 و المادة 31 مكرر التي تدعوا إلى حق المرأة في التمثيل في مختلف المناصب .

د . في المجال الاقتصادي : نستطيع القول أنَّ الصفة الهجينة بدورها موجودة في النظام الاقتصادي للبلاد فبعد وصاية اقتصادية لأزيد من عقدين كان يفترض في الاصلاح الهيكلي الذي عرفته الجزائر في التسعينات تحت دفع المؤسسات المالية والنقدية الدولية ،ان يستجيب لمنطق الربحية والتنافسية ومتجاوز لتداعيات الاقتصاد الريعي ، ،واذا كانت الاصلاحات السياسية ذات التوجه الليبرالي قد أصيبت بالشلل بعد توقيف المسار الانتخابي فان الاصلاحات الاقتصادية سارت بخطى سريعة و أخذت منحى تصاعدي تحت ضغط الدائنين ، وارغمت صناع القرار على تبني سياسات صارمة اقتصاديا ذات انعكاسات خطيرة على الوضع الاجتماعي ،و ساهمت بشكل خاص في تطوير أعراض اقتصاد وطني بوجهين قطاع اقتصادي بمواصفات هجينة ،و نقصد بهجين أنه يتحرك بمعطيات اللبرلة الاقتصادية من جهة و عقليات الاقتصاد الموجه من جهة اخرى ، واقتصاد

رسمي و أخر غير رسمي أو ما يسمى بالسوق الموازية[30] و التي تعمل بمعطيات اللبرلة الاقتصادية المحضة أي منطق الربح و الفائدة ، و تتعدد مؤسسات الاقتصاد الموازي ونذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

– **سوق للعملة الاجنبية** : تعمل بمواصفات سوق مالي او بورصة تتحدد فيها قيمة العملة بالعرض والطلب ، تقدم خدمات مالية بنكية للمواطنين ، الغريب في الامر ان المواطن يتعامل معها بنفس المنطق الليبرالي الذي تتعامل به فلا يجد حرج في ان يتقدم اليها عند الحاجة.

– **سوق تجارية** : متنوعة من تجارة الحقيبة في فترة الثمانينيات و التسعينيات الى تجارة التهريب و تجارة الحاويات تحت غطاء أو تسميات مستعارة ، تمول هذه التجارة السوق الوطنية بمواد متنوعة موجهة في غالبيتها للاستهلاك ، و يتعامل معها المواطن دائما وفق منطق اقتصاد السوق و لا يبحث عن دعم جزئي أو كلي من الدولة لاقتناء تلك الحاجيات الاكيد في كل هذا ان السوق الموازية تستحوذ على جزء كبير من السيولة النقدية بالعملة الوطنية و العملة الاجنبية وهي بهذا وعاء مالي موازي للبنوك الرسمية.

– **وعاء لاستيعاب البطالة** : يعتبر الاقتصاد الموازي في الجزائر وعاء للاستقطاب اليد العاملة بمختلف أشكالها وتخصصاتها فهو في الواقع يشغل نصف الطبقة الشغيلة في الجزائر ، لكن بدون ضوابط قانونية و لا حماية اجتماعية الامر الذي يصب في فائدة أرباب العمل.

خلاصة

ان هجانة النظام السياسي في الحقيقة هي شكل من أشكال التحول الديمقراطي و هي مرحلة ضرورية في كل عملية انتقال ديمقراطي ، فالصفة الهجينة للنظام ضرورية للانتقال السلس والسلمي بغرض تفعيل عملية الترسيخ الديمقراطي ، وتختلف درجة الهجانة من بلد لأخر ، لكن في الحالة الجزائرية نحن أمام مرحلة تقارب الثلاثون سنة ، ومن هنا يحق لنا ان نتساءل عن الطبيعة الهجينة للنظام السياسي الجزائري خلال هذه المرحلة هل تدخل ضمن سيرورة التحول نحو الديمقراطية ام انها شكل من أشكال التكيف السياسي للنظام ، للوقوف على هذا سنحاول استعمال مجموعة من المؤشرات التي نستطيع القياس من خلالها ان كان ذلك في صالح عملية التكيف ام لصالح عملية الدمقرطة.

أ . **التداول على السلطة** : يتحدد التداول على السلطة في الانظمة الديمقراطية من خلال ثلاثة أشياء ، الانتخابات الدورية التنافسية والتعددية الحزبية بالإضافة الى تحديد العهدات الانتخابية فاذا جاءنا للدستور الجزائري وجدنا ان منذ 1989 الى غاية اليوم كل الدساتير الجزائرية تكفل هذه الحقوق ، لكن عمليا او ممارساتيا اختلالات في هذا الوضع ، فالتداول المكرس قانونا يمكن القول انه خلق نظام الحزب المهيمن في الممارسة الحزبية بالجزائر من خلال فوز نفس الحزب و استحواذه على أغلبية المقاعد في البرلمان منذ 2002 ، و نفس الشي عندما يتعلق الامر بمنصب رئيس الجمهورية بعد التعديل الدستوري لعام 2008 ، حيث شهدت الجزائر انتخاب الرئيس الحالي لعهدتين إضافيتين و هذا و ان كان جائز ديمقراطيا بحكم أن الرئيس ترشح و فاز بالانتخابات ، إلا أنه عرفيا على الاقل يمس بمصداقية التداول على السلطة(******) ، وعندما ننتقل الى مؤسسة الحكومة والتي تداول على رئاستها أزيد من 20 رئيس على الاقل منذ أن دخلت الجزائر العهد التعددي1989 ، إلا ان اللافت للانتباه في الحكومات الجزائرية أنها في الكثير من الاحيان عرفت تداول نفس الاسماء على رئاستها من جهة ، و عند الامعان في طاقمها الحكومي نلاحظ أن نفس الوزراء يتداولون على المناصب الحكومية مع تغيير طفيف في الاختصاص الحكومي ، وبهذا فالحكومة لا تخضع لمنطق مؤسساتي ، ويتجلى ذلك اكثر في بناء حكومة توافقية من احزاب عديدة بل أحيانا من شخصيات غير متحزبة ، الغريب في كل هذا انَّ الحزب الحائز على الاغلبية لم يمنح الحق في تشكيل الحكومة ، فطبقا لأحكام الدستور الجديد و المادة 94 الفقرة 5 فان تعيين الوزير الاول و إنهاء مهامه من صلاحيات رئيس الجمهورية بعد استشارة الاغلبية البرلمانية ، و تبقى كلمة استشارة مبهمة هل هي ملزمة للرئيس أم أنها مجرد إجراء شكلي يقوم به الرئيس ايزاء الاغلبية البرلمانية و رئيسها ، و الواقع العملي يبين أنَّ الحكومات تأخذ بعين الاعتبار العلاقات الشخصية و العامل الجهوي مع تغيير طفيف في هذا التوجه في أخر التعديلات الحكومية أين اخذت بـ تمثيل جهوي وطني(حضور لشخصيات من الجنوب الكبير) ، مع تجسيد مبدأ المناصفة بين الرجل و المرأة ، و هذا قد يدل على أن النظام تكيف مع متغيرات الساحة الوطنية و الدولية من خلال الحركات الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر قبل و بعد احداث الربيع العربي .

ب .**البنية الدستورية** : ان الدستور في الجزائر يمنح الرئيس التفوق و الهيمنة على جميع المؤسسات من خلال أولا سلطة التعيين الممنوحة لرئيس الجمهورية بنص الدستور في المناصب بما فيها تعيين الوزير الاول و رؤساء مختلف الهيئات بما فيها المجلس الدستوري و سلطة الضبط مع غياب أي مسؤولية سياسية لرئيس الجمهورية دستوريا فالسياسة العامة مسؤول عنها رئيس الحكومة رغم أنَّ الجميع في الجزائر بما فيهم رئيس الحكومة يقول نحن نطبق برنامج رئيس الجمهورية ، أكثر من ذلك يهيمن رئيس الجمهورية على المؤسسة

التشريعية من خلال تعيين الثلث الرئاسي في مجلس الامة المادة 118 من الدستور الحالي و هو أحد القيود الدستورية التي تقيد العمل التشريعي من خلال حق الاعتراض الذي تمارسه الغرفة الثانية ضد مشاريع قوانين الغرفة الاولى المنتخبة(*******) ، القيد الثاني يتعلق بالقوانين العضوية التي يشترط فيها الاغلبية المطلقة من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بالإضافة الى رقابة دستورية مسبقة[31] ، و يتضح من خلال نظرة ، ولو غير معمقة في الثلث المعين من طرف رئيس الجمهورية ، هيمنة نخبة سياسية متجذرة في السلطة أو على علاقة بمؤسسات الدولة ، و يخضع التعيين في الغالب إلى منطق الولاء ، ومن المفارقات أنّ مجلس الامة **المعين** في غالبيته يتفوق على الغرفة الاولى في كونه غير قابل للحل وبهذا فهو تجسيد لهيمنة الهيئة التنفيذية التي عينت ثلثه .

ج . غياب الحياد الاداري : لقد شكلت حالة الطوارئ في الجزائر وسيلة في يد السلطة السياسية بالجزائر و تحت غطاء مكافحة الارهاب ، ذريعة لغلق كل المجال التعبيري الاحتجاجي المقنن دستوريا ، و رغم الجهود المبذولة للقضاء على الارهاب ، و استتباب الامن في أغلب انحاء الوطن ، ثم إعلان السلطة عن إلغاء حالة الطوارئ[32] بعد ما يسمى بالربيع العربي ، لا نستطيع أنْ نجزم بأن حالة الطوارئ ألغيت لأنها في سلوكيات السلطة لا تزال مستمرة[33] ، و يتجلى ذلك بوضوح من خلال منع المسيرات الحزبية في العاصمة و المدن الكبرى و اشتراط الحصول على ترخيص من وزارة الداخلية لتنظيمها ، يضاف إلى كل هذا تحكم النظام في الحياة السياسية بالتضييق على الاحزاب السياسية من خلال القانون سواء فيما يتعلق بإنشاء أحزاب جديدة ، و التي مازالت تخضع لإرادة الادارة أو فيما يتعلق بالتجمعات و عندما يتعلق الامر بالإعلام من خلال التضييق على وسائل الاعلام من خلال قانون الاعلام الجديد مثلا أو سلطة الضبط أو ما يثار مؤخرا حول توزيع الاشهار العمومي على الصحف الخاصة .

كل هذه المؤشرات تبين أنّ التكيف هي السمة البارزة في كل تحركات النظام السياسي الجزائري سواء تعلق الامر بالبناء المؤسساتي ، أو من خلال الازمات التي يعيشها النظام السياسي ، و التي تفرض عليه منطق المناورة للتجاوز الازمات الظرفية و التمديد فيها بغرض ايجاد حلول ربما يتم من خلالها التضحية بفئات اجتماعية على حساب فئات اجتماعية أخرى هذه المناورة في الواقع هي من أكبر المهددات التي سيواجهها النظام السياسي مستقبلا لأنها ستخلق أزمات اجتماعية و سياسية من شأنها أن تعيد النظر في الاستقرار الذي تعيش فيه البلاد و النظام و تجارب الدول الربيع العربي أكبر دليل على ذلك .

هوامش

1) جون توشار ، **تاريخ الافكار السياسية** ، الجزء 1 ،ترجمة : ناجي الدراوشة ، سورية :دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر ،2010 . ص 25

*) ان اهتمام الاغريق بدراسة الانظمة سمح لهم بالوصول الى حقيقة تطبيقية وهي ان الانظمة الصالحة بمرور الزمن تنحرف لأنها نبتعد عن هدفها الاساسي ، بالإضافة الي هذا فكل نمط يخلف الاخر بحيث يخلق لنا حلقة دائرية تسمى تطور حلقي للأنظمة ، فالملكية عندما تنحرف تخلفها الارستقراطية و التي بدورها عندما تنحرف تخلفها الديمقراطية التي عندما تنحرف تعود بنا الي الملكية من جديد وهكذا نعود الي نقطة البداية التي ستخلق تطور حلقي جديد ، ويعتبر بوليبيوس أول مفكر قدم تصور نظريا حول انحراف الانظمة واقترح لعالجها مزج بين انظمة ثلاثة كما هو معمول به في الجمهورية الرومانية .

2) Carothers, Thomas. « The End of the Transition Paradigm ». **Journal of Democracy**, 13:1 (2002). http://www.journalofdemocracy.org/articles-files/gratis/Carothers-13-1.pdf.

3) ibidem .

4) Steven Levitsky , Lucan A. Way , «COMPETITIVE AUTHORITARIANISM: THE EMERGENCE AND DYNAMICS OF HYBRID REGIMES IN THE POSTCOLD WAR ERA » **http://sitemaker.umich.edu/comparative.speaker.series/files/levitsky_with_bib.pdf**

5) غيورغ سورنسن ، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات و المأمول في عالم متغير** ، ترجمة عفاف البطانية ، بيروت : المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية ، 2015 . ص 62 .

6) انتوني غدنر ، **علم الاجتماع** . ط4 ترجمة :الدكتور فايز الصياغ ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .2005 . ص 120 .

7) انظر : برتران بديع ، **زمن المذلولين بائولوجيا العلاقات الدولية** ، ترجمة : جان ماجد جبور ، قطر : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، 2015 . ص 107

8) عبد الله العروي ، **مفهوم الدولة** ، ط 9 ، الدار البيضاء المغرب : المركز الثقافي العربي ، 2011 .ص 200 .

9) جوزيف كشيشيان ، **السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية** ، ج1 ، ترجمة : محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي ، لبنان : رياض الريس للكتب والنشر ، 2013 . ص 45 .

10)محمود حيدر واخرون .**ثورات قلقة مقاربات سوسيو- استراتيجية للحراك العربي** ، بيروت : مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، 2012 . 206 .

11)فيليب برو ، **علم الاجتماع السياسي** ، ترجمة : محمد عرب صاصيلا ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1998 . ص 70 .

12)احمد بدوي ، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** .بيروت: مكتبة لبنان ، 1978 . ص 382 .

13)انظر دستور 1963 المادة 23 منه و التي تنص على ان : جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر. يمكن الاطلاع على الدستور من الموقع الالكتروني http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution63.htm اخر اطلاع على الموقع 12/05/2016 .

14)يرى الطاهر الزبيري أنّ **نظام القوى المتوازنة** يجعل هذه القوى تنفي نفسها بدوران بعضها البعض ، يتحكم هواي بومدين في محور النظام ليطرد كل اطرافه الدائرية الرجال أو المشاكل الاساسية ، التاريخيون مقابل التقنوقراطيون الفارين من الجيش الفرنسي مقابل قدماء المجاهدين ، نشاط جبهة التحرير مقابل العمل الموازي للحزب الشيوعي ، النخبويين مقابل الشعبويين ، انظر : اسماعيل قيرة و آخرون ، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2001 .ص85 .

15)رابح لونيسي .**الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين.** الجزائر:دار المعرفة ،2000.ص 118 ، 119 .

16)[1] Ait-Chaalal Amine, « L'Algérie depuis 1962 : retour sur une histoire contrastée »,**Revue internationale et stratégique**, 2002/2 n° 46, p. 61-72. pp64.65.

17)[1] -Boubekeur Aït Benali, **Il y a 25 ans, Chadli prononce un discours incendiaire. Le Quotidien D'Algérie, Edition du 23/08/14. http://lequotidienalgerie.org/2013/09/18/il-y-a-25-ans-chadli-prononce-un-discours-incendiaire/**

18) [1]- كمال بوشامة ، **جبهة التحرير الوطني والسلطة في الجزائر(1962-1999)** . ترجمة : جواد الصيداوي و حاتم سلمان ، بيروت ،2001 .ص 263 .

19) [1]- توازي خالد «**آليات ومعوقات التحول الديمقراطي في المجتمعات الانتقالية دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**» .(اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص تنظيم سياسي واداري جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية ، قسم التنظيم السياسي والاداري 2016) ص 205 .

20)[1] – **CONGRES AFSP 2013. Section thématique n° 40 « Gouvernance et pluralisme limité »** . **http://www.congres-afsp.fr/st/st40/st40lecuyer.pdf 2014/02/18 تم الاطلاع على الموقع يوم**

.

21)انظر دستور 1989 على الموقع التالي : http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution89.htm

* جبهة التحرير الوطني حزب ظهر في نوفمبر 1954 قاد معركة التحرير بعد فشل كل اقطاب الحركة الوطنية ثم قاد معركة التنمية في الجزائر بعد الاستقلال يميل البعض و بشكل خاص قادة المعارضة الى فكرة وضع هذا الحزب في المتحف لأنه ملك لكل الجزائريين لا لفئة ما من السلطة او المجتمع ، وان الماضي الذي يجره يجعله رمزا و جهازا يمكن استغلاله من طرف مجموعات للحكم باسم المشروعية الثورية التاريخية

22)نصير سمارة ، «**آليات انتقال السلطة في الجزائر 1962–2004**» ، (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيم سياسي واداري جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية) .ص 225 .

23)[1]–un film de Thierry Leclerc ,Malek Bensmail, patrice Barrat , **ALGERIE(S) un peuple sans voix** . partie 1, France :canal + direction des documentaire,2002. https://www.youtube.com/watch?v=Eh4I2rhN60Y

* – تقرر إجراء الإنتخابات المحلية في 12 جوان 1990 كبداية لوضع قواعد ديمقراطية تعددية تمثيلية قدرت الأحزاب المشاركة فيها ب 11 حزب من بين 25 حزب معتمد إضافة إلى المرشحين الأحرار بغرض التنافس على 1541 مجلس بلدي و 48 مجلس ولائي .

24)Jaque fontaine « les élections législative Algériennes 26 Décembre 1991 » **Maghreb Machrek** n° 135 jan- mars,1992.

*) تحصلت الجبهة الاسلامية للانقاذ على . 188 مقعد في الدور الاول للانتخابات التشريعية أمام كل من جبهة القوى الاشتراكية ب 25 مقعد وجبهة التحرير الوطني ب 16 مقعد

25)Addi Lahouari, « Sociologie politique d'un populisme autoritaire », **Confluences Méditerranée**, 2012/2 N°81, p. 27-40. p34.

26)Ponencia presentada en el X Seminario Internacional sobre Seguridad y Defensa en el Mediterráneo. Fuerzas Armadas y Transiciones Democráticas en el Mediterráneo , MESBAH, Mohamed Chafik, **« L'Armée Algérienne face au défi de la transition démocratique »** ,organizado en Barcelona

por CIDOB y Ministerio de Defensa el día 13 de Junio de 2011. P5,6.

27) Emma Tilleli « Les transformations de la société au regard des élections législatives et municipales de 2002 » Mars/Avril 2003 http://www.ceri-sciences-po.org

28)إدريس بوكرا ، ‹‹نظام اعتماد الأحزاب السياسية طبقا لاوامر97-9 ، بين الحرية و التقييد» ، **مجلة إدارة المدرسة الوطنية للإدارة** ، المجلة 8 ، العدد 2 ، سنة 1998 ص 45 .

* ويقصد بنظام الكوطة او الحصص تخصيص جزء من الترشيحات في القوائم لبعض الفئات الاجتماعية حتى تتمكن من التمثيل في البرلمان في هذه الحالة استفادت فئة النساء من هذا القانون واستطاعت بفضل ذلك الحصول على 145 مقعد في البرلمان حول هذا النظام ونتائج الانتخابات انظر : Cherif Dris, «Élections, dumping politique et populisme : Quand l'Algérie triomphe du « printemps arabe ».», **L'année politique** https://anneemaghreb.revues.org/1943

29)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .(دستور 1996) .**الجريدة الرسمية** رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 .القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002 ، القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008

30)[1]- Saïd Chakour, Cécile Perret, « Le commerce informel en Algérie », **Critique Economique** (Rabat,

31) Maroc), 2007, p.15-36.

* شهدت سنة 2016 تعديل دستوري ألغى هذا الوضع وحدد العهدة بخمس سنوات و تجديدها مرة واحدة فقط أنظر المادة 88 من قانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الاولى عام 1437 الموافق لـ 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 14 ، الصادرة 27 جمادى الاولى عام 1437 الموافق لـ 7 مارس سنة 2016 .

* منتخبة هذا يعني انها مفوضة من طرف الشعب لتمارس السيادة الممنوحة للشعب حسب الدستور وحسب ما تقوم عليه الديمقراطية

32)الجريدة الرسمية ، العدد 14 ، الصادرة 27 جمادى الاولى عام 1437 الموافق لـ 7 مارس سنة 2016 . انظر المادة 141 .

33)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الجريدة الرسمية** ،العدد 11، الصادر في 23 فبراير 2011 – الأمر رقم 11–01 المؤرخ **في 20** ربيع الاول 1432 الموافق لـ23 فبراير 2011 المتضمن رفع حالة الطوارئ. ص 4

34) Hachemaoui Mohammed, « La corruption politique en Algérie : l'envers de l'autoritarisme », **Esprit**, 2011/6 Juin, p. 111-135. p112